

الكويتا تحت قبة البرلمان



الوزيرة زهيرة كمال.



النائبة دلال سلامة.

إلى تعزيز المشاركة النسوية وتعزيز سيادة القانون. ولفتت خريشة إلى وجود صعوبات لا تلغها خطابات المرشحين للرئاسة وبرامجهم الانتخابية ولا وعود أعضاء المجلس التشريعي الحالي، حيث تتمثل تلك الصعوبات في العقلية التقليدية والمحافظ، التي تستخدم الدين كغطاء في خطابها المتعلق بالتحديث والمساواة، للمحافظة على الوضع القائم على تقسيم الأدوار بين الجنسين ضمن معادلة تجعل من الفضاء الخاص وامتداداته في سوق العمل

تم التوصل إلى صيغة توفيقية بين مؤيدي ومعارض الكوينا، تنص على أن وجود المرأة في المجالس المحلية يجب أن لا يقل عن اثنتين

والالتعليم والاقتصاد علماً للنساء، في حين يقتصر الفضاء العام وامتداداته الواسعة المتشابهة التي تطلت جزئياً حياة المواطنين

السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الرجال. واعتبرت أن هذا التحدي يفرض على الحركة النسوية تنسيقاً وبناء وشراكة، لتوسيع التحالفات مع فئات وقوى مختلفة على أساس مضمون وثيقة الاستقلال. وشددت خريشة على أن الكوينا النسوية تم إقرارها في مواثيق دولية لجس الهوة ما بين الجنسين، حيث نصت وثيقة هيئة الأمم «القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة» على أن الدول يجب أن تتخذ كافة التدابير الإجرائية المؤقتة للنهوض بوضع المرأة. وأضافت خريشة: «برأيي أنه بالإضافة إلى الحقوق القانونية هناك البعد الوطني الذي يحتم علينا تقوية وتمكين واستثمار كافة الطاقات في مواجهة الاحتلال من خلال المشاركة والصمود والبناء». وأشارت إلى أن النساء يشكلن ٤٩٪ من الشعب الفلسطيني، منوهة إلى صعوبة تجاهل هذه الحقيقة إذا ما أراد الشعب الفلسطيني الخلاص من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة الديمقراطية، والتقدم نحو مساواة وعدالة اجتماعية لكل المواطنين نساء ورجالاً.

وكان الشيخ سلمان الرومي، عضو في المجلس التشريعي أحد المعارضين لإقرار الكوينا النسوية، ودافع عن وجهة نظره وتبين

الجدل حول الكوينا سيعود مرة أخرى إلى أروقة المجلس التشريعي في الفترة القريبة مع بدء مناقشة قانون الانتخابات العامة.

أسباب رفضه للكوينا باعتبارها بدعة نسائية كونها تنظر للمرأة على أنها أقل مقاماً لذلك فهي بحاجة لحصة أو لمقاعد معينة لأنها ضعيفة، وهو بمثابة تأكيد على مبدأ ضعف المرأة.

وأكد أن الكوينا تعارض مع مبدأ المساواة في الدستور، والذي ينص على المساواة مع الذكر ومساواة جميع أجناس الشعب الفلسطيني دون النظر إلى الجنس أو اللون أو الدين أو الإعاقة أو المهنة والمبدأ السياسي.

واعتبر أن الكوينا تعد مجالاً لإنقاذ القانون لأنه يفسح المجال للجميع بالمطالبة بها، كما أنها نظام غير ديمقراطي في الانتخابات، لأنها ستحسم الفوز بالانتخابات للكوينا.

ورأى الرومي أن الحل في موضوع تهميش دور المرأة السياسي يكمن عبر تغيير هذا التفكير وتغيير الثقافة إن كانت مغلوطة بالحوار وتغيير المفاهيم لا بالفرض والاستخفاف بخيارات الشعب والانقلاب على المفاهيم بالرفض وتهميش القرارات. وأكد أن المرأة يجب أن تفوز بمقاعد دون كوينا، لأنها جديرة بذلك، فهي نصف المجتمع، كما أن خيار الشعب سيكون من خلال صناديق الاقتراع التي سينتخب من خلالها من يريدون لا من يفرض عليهم.

أربع سنوات أخرى للعمل لإقرار الكوينا وتوسيع مشاركتها في المجلس التشريعي.

رحيل الرئيس ياسر عرفات كان له كبير الأثر في سحب التشريعي لمبدأ الكوينا، وفقاً لنصار، التي قالت إن الراحل عرفات كان وعد الأطر النسوية بدعم إقرار الكوينا في المجلس التشريعي، إلا أن وفاته جعلت الأمور أكثر تعقيداً.

وحول إقرار مبدأ الكوينا في الانتخابات المحلية، أكدت نصار أنه تم الاتفاق بين الحركة النسوية وأعضاء التشريعي على أن لا يقل حجم مشاركة المرأة في المجالس المحلية عن مقعدين كحد أدنى في المناطق التي يتم فيها ترشح نساء.

وأشارت نصار إلى أن هذا القرار أدى إلى أن تقوم ١٥٦ امرأة بترشيح أنفسهن في ٢٦ موقعا انتخابياً، وذلك لوجود حظوظ معينة لهن بالنجاح والمنافسة، منوهة إلى أن عدد النساء قبل إقرار الكوينا كان قرابة ٩٠ مرشحة فقط.

وأكدت أن نجاح النساء في الوصول إلى المجالس المحلية، ونجاحهن في القيام بأدوارهن سيكون له كبير الأثر على النظرة للنساء في الانتخابات المقبلة سواء في الانتخابات المحلية أو التشريعية، منوهة إلى أن المجتمع سينظر إلى مدى نجاح أو فشل النساء في القيام بدورهن.

وشددت على أن نجاح هؤلاء النساء بالقيام بأدورهن سيجعل المجتمع يغير الصورة النمطية التي يحملها عن المرأة، وسيجعله ينتخب نساء أخريات.

ولكن نصار عادت وشددت على أن النساء اللواتي انتخبن للمجلس التشريعي أثبتت أنهن على قدر المسؤولية، حيث اختيرت ثلاث نساء كوزيرات في الحكومات المختلفة، ونجح في تأسيس الوزارات والقيام بالأدوار المنوطة بهن باقتدار.

وأشارت إلى أن التكهّن بإقرار نظام الكوينا للانتخابات التشريعية في أروقة البرلمان من عدمه أمر في غاية الصعوبة كون القضية تنقسم بأنها مزاجية، وليست قائمة على مبدأ واحد. وأعربت آمل خريشة، مدير عام جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية عن أملها أن يساهم ترشيح ١٥٦ امرأة للمجالس المحلية في ٢٦ موقع انتخابي في الضفة الغربية، وما تقوم به منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية من جهود متواصلة لتعديل قوانين الانتخابات التشريعية وخاصة فيما يتعلق باعتماد نظام انتخابي مختلط على أساس القوائم، تقنين التمييز الإيجابي لمشاركة كلا الجنسين، الأمر الذي سيعطي النساء دفعة لمزيد من المشاركة.

وأكدت أن النساء من أعضاء المجلس التشريعي الحالي منخرطات بتفاوت في العملية السياسية الديمقراطية الرامية

وأكدت كمال وجود فرصة سانحة لاستغلال النقاش الدائر تحت قبة البرلمان لهذا القرار لتحسين وضع المرأة ومشاركتها السياسية، شريطة أن تقوم الحركة النسوية بدورها الفاعل في هذا الإطار، عبر الضغط على الأعضاء، وإقناعهم بأهمية دور المرأة في الوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي، وأن تقوم الأحزاب والفصائل، لا سيما الديمقراطية منها بالدور الملقى على كاهلها بدعم المرأة في مطالباتها بحقوقها، وأن تقوم بترشيح نساء ضمن قوائمها الانتخابية.

ورمت الوزيرة كمال الكرة داخل ملعب الفصائل، لا سيما حركة فتح بغية دعم المرأة الفلسطينية لنيل حقوقها، من خلال إقرار «كوينا» للمرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ للنساء ضمن القوائم الانتخابية، سواء في الانتخابات التشريعية والمحلية. وحول الأسباب التي أدت إلى تراجع التشريعي عن إقرار الكوينا أشارت كمال إلى أن الأحزاب الداعمة للكوينا لم تحشد نفسها كما يجب وتصوت لصالح القرار، في حين قام المعارضون بتنظيم أنفسهم وأجمعوا على رأي واحد بإسقاط القراءة.

ولفتت كمال الانتباه إلى أن من صوت ضد الكوينا، ليسوا من أعداء المرأة وحقوقها، بل أنهم يطالبون بأن تخوض المرأة معركتها الانتخابية لوحدها، وتحصل على النسبة التي تستحقها والتي تؤهلها للوصول إلى مبتها دون مساعدة أحد، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار المعوقات المجتمعية الراضة لاشتراك المرأة في القرار السياسي، في حين أقر جزء آخر من أعضاء المجلس بوجود عوائق في طريق المرأة، إلا أنهم اعتبروا أن إقرار الكوينا سيعطل العملية الانتخابية، وسيجعل فئات أخرى تطالب بكوينا لها.

وأشارت كمال إلى أن المجلس التشريعي اعتمد مبدأ الكوينا، إلا أنه رفض المصطلح والتميز، حيث تم التوصل إلى صيغة توفيقية بين مؤيدي ومعارض الكوينا، تنص على أن وجود المرأة في المجالس المحلية يجب أن لا يقل عن اثنتين في أي مجلس ترشح فيه، منوهة إلى أن الباب مفتوح أما وجود أكثر من امرأتين في المجلس الواحد.

ولفتت إلى أن طروحات معارضي الكوينا كانت قائمة على أساس رؤيتهم أن المرأة يجب ألا تدخل في إطار التمييز، كونها جزء من المجتمع، معتبرين أن إقرار الكوينا يمس بالمساواة، وأعربوا عن رفضهم لتضمين الكوينا كمصطلح وكحصاة لأن القوانين الفلسطينية تنص على المساواة.

وشددت سلامة على أن النساء مطالبات بدخول العملية الانتخابية من أوسع أبوابها، وعدم قيام النساء بانتخاب النساء فقط، ودعتن إلى إظهار كفاءتهن والحصول على رأي الأغلبية، منوهة إلى أن ذلك يوفر مساحة لها لتساوي المساحة الموجودة للرجل.

وأشارت إلى أن تحقيق المساواة في المجتمع الفلسطيني يجب أن يقوم من خلال إيجاد آليات لإصالح الفئات المهمشة مثل المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار، مبينة أن المرأة تواجه حالة من التغييب لدورها، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إقرار الكوينا لضمان حصول المرأة على حقها.

ورأت مها نصار، رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وعضو الهيئة الإدارية للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية أن إلغاء الكوينا من قبل المجلس التشريعي كان لاعتبارات شخصية بالنواب، وليس في إطار وجود رأي مناهض لدور المرأة.

وعبرت نصار عن رفضها هي شخصياً لمبدأ الكوينا النسوية في

تظهر استطلاعات الرأي الاستعداد المبدي لدى الفلسطينيين للاعتراف بحقوق النساء في المشاركة في الحياة السياسية

كتب فراس طنينة

لا زالت المعركة لإقرار مبدأ الكوينا للنساء في أروقة المجلس التشريعي مستمرة بعد أن وافق المجلس عليها في القراءة الثانية، ثم عاد ورفضها في القراءة الثالثة، ولكن الحركة النسوية استغلت وجود أحد بنود قانون المجلس الذي يسمح بإعادة نقاش أحد القوانين في حال تم تجميع توقيع خمس الأعضاء، وهذا ما حصل.

الحركات النسوية متباعدة الآراء حول التوقعات بإقرار الكوينا مرة أخرى، لا سيما بعد نجاح الضغوط والتوصل إلى صيغة توفيقية لم يرفضها معارضو الكوينا، وقبلت بها الناس، ولكنها لم تسمى «كوينا» وبدا الأمر كأنه رفض للتسمية فقط.

وبدا أثر الكوينا على الانتخابات كبيراً، حيث ارتفع عدد النساء اللواتي رشن أنفسهن للانتخابات المحلية بنسبة كبيرة جداً، ما يؤكد حاجة النساء إلى كوينا لضمان وصولهن إلى مراكز صنع واتخاذ القرار.

وجاء رفض الكوينا بفارق صوت واحد، ولكن النائب لم يأخذ رأي الشارع حيال الكوينا، وتمكين النساء، حيث تظهر استطلاعات الرأي الاستعداد المبدي لدى الفلسطينيين للاعتراف بحقوق النساء في المشاركة في الحياة السياسية والاستعداد للتصويت، حيث صرح ٧٠٪ بأن لدى النساء القدرة على القيادة، كما صرح ٧٣٪ بأنهم يوافقون على ضرورة وجود نساء في المجلس التشريعي، في حين عارضها ٢٣٪، وأكد ٧٠٪ استعدادهم لانتخاب امرأة مؤهلة. وتشير استطلاعات الرأي المختلفة إلى أن دور القرابة العائلية سيكون أهم عامل في اختيار المرشح، إضافة إلى استعداد كل من الرجال والنساء لانتخاب امرأة.

كما تشير النتائج إلى أن نسبة الناخبين من الرجال فاقت تلك التي بين النساء، حيث بلغت ٥٧٪ للرجال مقارنة مع ٤٣٪ من النساء، الأمر الذي يعكس إجماع عدد أكبر من النساء المسجلات للانتخابات عن المشاركة الفعلية في عملية التصويت.

وقالت زهيرة كمال، وزيرة شؤون المرأة إن المؤسسات النسوية والوزارة فوجئت بتصويت أعضاء المجلس التشريعي ضد الكوينا في القراءة الثالثة بعد أن تم إقرارها في القراءة الثانية، مشيرة إلى أن النشاطات النسويات عملن بجد لإقناع أعضاء المجلس بضرورة الكوينا، ونتج عن ذلك قيام النائب برهان جرار، بجمع توقيع أكثر من ٢٥٪ من الأعضاء لإعادة مناقشة الموضوع، مستغلاً وجود بند في قانون التشريعي ينص على ذلك.

إقرار الكوينا في الانتخابات المحلية جعل ١٥٦ امرأة يرشحن أنفسهن لهذه الانتخابات في ٢٦ موقعا انتخابياً

وأكدت كمال أن الحركة النسوية تمتعت قيام المجلس بإقرار نظام الكوينا للمرة في الانتخابات المحلية، حيث كان القرار «أن لا يقل حجم مشاركة النساء في المجالس المحلية عن مقعدين كحد أدنى، حيثما كان هناك ترشيح للنساء».

وبينت أن إقرار الكوينا في الانتخابات المحلية جعل ١٥٦ امرأة يرشحن أنفسهن لهذه الانتخابات في ٢٦ موقعا انتخابياً، وذلك لإراكنه بأن الكوينا توفر لهن حظوظاً كبيرة للفوز.

وأشارت كمال إلى أن قانون الانتخابات الفلسطيني يقوم على أساس النظام المختلط، حيث يعتمد على التمثيل النسبي للدوائر الانتخابية، وعلى نظام القوائم، مبينة وجود فرصة للتوصل إلى اتفاق داخل أروقة المجلس التشريعي لتحديد عدد مقاعد المرأة في الدوائر الانتخابية وفي نظام القوائم.

وأشارت كمال إلى أن المجلس التشريعي لا زال يناقش القانون، حيث توجد وجهات نظر تطالب بتقسيم المقاعد بين الدوائر الانتخابية وبين القوائم بالتساوي بنسبة ٥٠٪ لكل منهما، فيما تطالب جهات أخرى أن يتم انتخاب ٦٠٪ من الأعضاء من خلال دوائرهم الانتخابية، في حين ينتخب ٤٠٪ وفقاً للقوائم التي غالباً ما تكون حزبية على مستوى الوطن.

وأوضحت أن هذا التعديل سيكون لصالح المرأة، حيث أن القانون يلزم الأحزاب والفصائل الفلسطينية بتضمين نساء في قوائمها الانتخابية، بحيث تكون امرأة ضمن أول ثلاثة مرشحين، ثم امرأة في ثاني أربعة أسماء، ثم امرأة ضمن كالم خمسة أسماء وهكذا، ما يجعل هناك تمثيل للمرأة من خلال هذا النظام، حيث ترى كمال أن عدد النساء في المجلس التشريعي إن تم إقرار هذا القانون بهذه الطريقة، وفي أسوأ الأحوال سيصل إلى ١٤ عضوة على أقل تقدير.

الأحزاب الداعمة للكوينا لم تحشد نفسها كما يجب وتصوت لصالح القرار

النائبة دلال سلامة، عضو المجلس التشريعي عن محافظة نابلس، أكدت أن موضوع الكوينا قد طوي ضمن قانون الانتخابات

الهيئة المحلية، وأصبح معمولاً به بعد إقراره ونشره، في حين أن الجدل سيعود مرة أخرى إلى أروقة المجلس التشريعي في الفترة القريبة مع بدء مناقشة قانون الانتخابات العامة.

وأوضحت سلامة أن النقاش داخل المجلس التشريعي سيكون حول حصة النساء في إطار القوائم التي ترشحها الأحزاب، مبدية اعتقادها أن إقرار الكوينا في قانون الانتخابات المحلية مهد الوضع لصالح إقرار الكوينا في قانون الانتخابات، مشيرة إلى النقاش الذي ساد أروقة المجلس التشريعي كان انعكاساً للنقاش الدائر في الشارع الفلسطيني، الأمر الذي أثر في عملية إقرار الكوينا.

وأكدت أن المجلس التشريعي بدأ في مناقشة قانون الانتخابات العامة، معربة عن أملها أن يتم إقرار مبدأ الكوينا للنساء بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ ولغاية ٣٠٪.

وأشارت سلامة إلى أن المجلس التشريعي اعتمد مبدأ الكوينا، إلا أنه رفض المصطلح والتميز، حيث تم التوصل إلى صيغة توفيقية بين مؤيدي ومعارض الكوينا، تنص على أن وجود المرأة في المجالس المحلية يجب أن لا يقل عن اثنتين في أي مجلس ترشح فيه، منوهة إلى أن الباب مفتوح أما وجود أكثر من امرأتين في المجلس الواحد.

أن إلغاء الكوينا من قبل المجلس التشريعي كان لاعتبارات شخصية بالنواب

رفضهم لتضمين الكوينا كمصطلح وكحصاة لأن القوانين الفلسطينية تنص على المساواة.

وشددت سلامة على أن النساء مطالبات بدخول العملية الانتخابية من أوسع أبوابها، وعدم قيام النساء بانتخاب النساء فقط، ودعتن إلى إظهار كفاءتهن والحصول على رأي الأغلبية، منوهة إلى أن ذلك يوفر مساحة لها لتساوي المساحة الموجودة للرجل.

وأشارت إلى أن تحقيق المساواة في المجتمع الفلسطيني يجب أن يقوم من خلال إيجاد آليات لإصالح الفئات المهمشة مثل المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار، مبينة أن المرأة تواجه حالة من التغييب لدورها، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إقرار الكوينا لضمان حصول المرأة على حقها.

ورأت مها نصار، رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وعضو الهيئة الإدارية للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية أن إلغاء الكوينا من قبل المجلس التشريعي كان لاعتبارات شخصية بالنواب، وليس في إطار وجود رأي مناهض لدور المرأة.

وعبرت نصار عن رفضها هي شخصياً لمبدأ الكوينا النسوية في